العدد (1927) السنة الثامنة - الخميس (7) تشرين الأول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

بيرنز يبحث في بغداد تفعيل الاتفاق الستراتيجي

دولــة القانون.. العراق لا يحتاج إلى مساعدة خارجية لحل خلافات الفرقاء

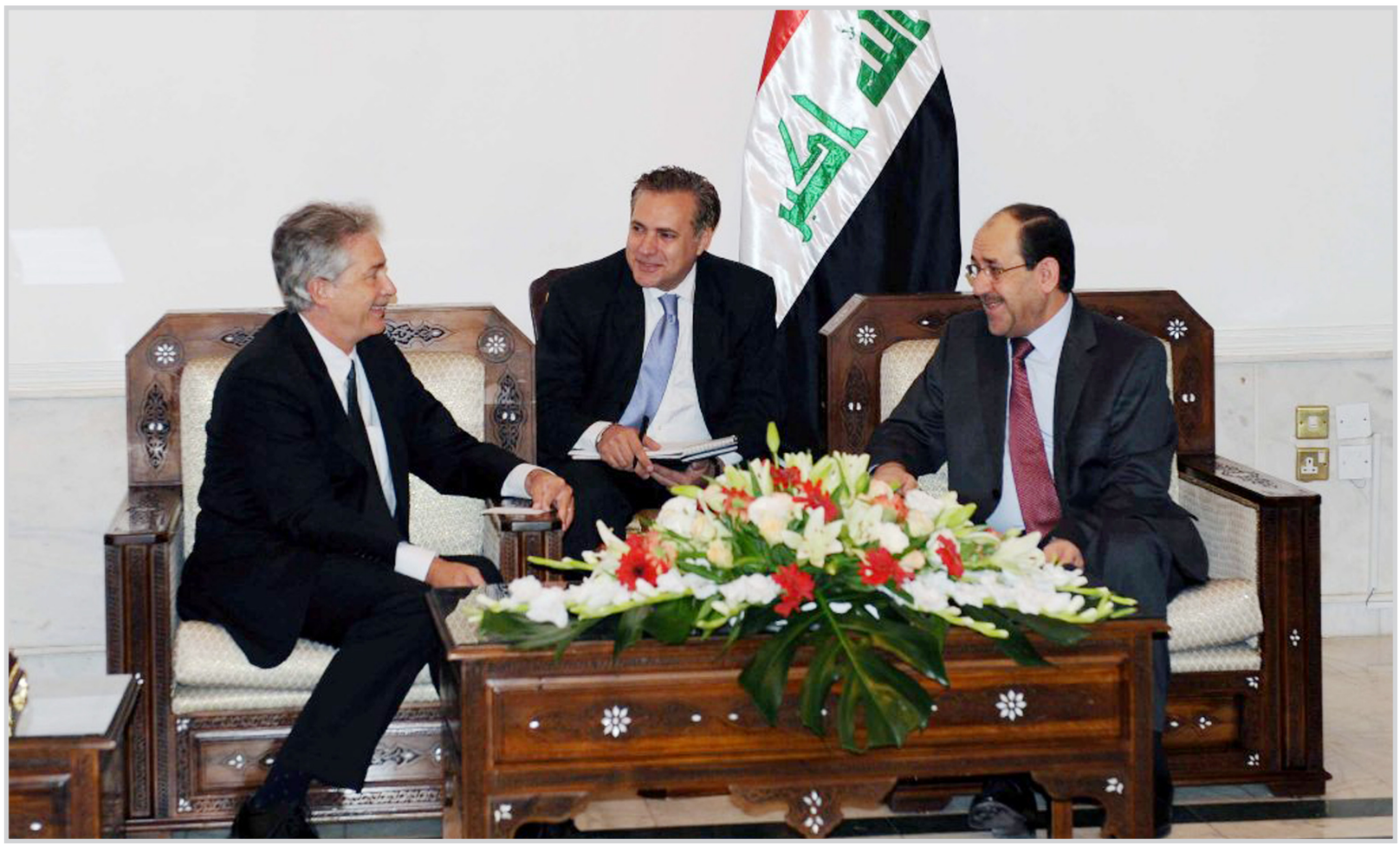

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

يبدو ان الزيارات الأخيرة التي تقوم بها الوفود الدولية إلى العراق، الأمريكية منها على وجه الخصوص، كثيرا ما تثير النقاشات والأحاديث حول طبيعتها، فالأطراف المقربة من الحكومة نجدها تذهب إلى أنها زيارات يطغى عليها الجانب الدبلوماسي والبحث في العلاقات المشتركة بين الطرفين، إلا أن هناك أطرافا ترى إن هكذا زيارات تأتي للتدخل في الشأن العراقي بغض النظر عن طبيعة هذا التدخل ايجابيا كان أم سلبيا، فهذه الأطراف ترى أن أية زيارة أمريكية إلى العراق تحمل معها رسائل إلى الساسة العراقيين تنطوي على ما يسمى بالمشروع الامريكي لحل الأزمة.

يوم أمس استقبل رئيس الوزراء نوري كامل المالكي وكيل وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية وليم جي بيرنز، إذ جرى خلال اللقاء بحث تطوير العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية وأهمية تفعيل اتفاقية الإطار الاستراتيجي باعتبارها عنوانا للعلاقات الثنائية بين البلدين في المرحلة المقبلة وبما يخدم المصالح المشتركة للبلدين.

وأعرب المالكي عن أمله في أن تشهد الأيام المقبلة انفراجا في المفاوضات الجارية بين الكتل السياسية لتشكيل حكومة شراكة وطنية، مؤكدا أن الكتل السياسية متفقة على خطورة تأخير تشكيل الحكومة على الوضع العام في البلاد، وخصوصا في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية.

ومن جانبه أكد بيرنز على دعم بلاده للعملية السياسية وحرصها على تطوير العلاقات الثنائية في مختلف المجالات، معرباً عن دعم الولايات المتحدة لجهود تشكيل الحكومة واستعدادها لتقريب وجهات النظر بين جميع الكتل السياسية بما يساعد على تسريع تشكيل الحكومة.

جهات مقربة من الحكومة أوضحت لـ"المدى" أن الغرض من الزيارة دبلوماسي يهدف إلى بحث العلاقات الدولية بين الطرفين كون العلاقة المدنية التي بين الجانبين العراقي والأمريكي لم تتوطد بعد فكلا الجانبين يسعيان إلى ترسيخ تطبيق الاتفاقية التي بينهما، نافية أن تكون هناك مبادرة يحملها الزائر إلى بغداد.

ائتلاف دولة القانون يرى إن المشروع الذي يجب ان ينفذ هو المشروع والمبادرة العراقية، كون الحل كان بيد العراقيين من خلال اختيار نوري المالكي كمرشح للتحالف الوطني، إذ يقول عضو الائتلاف عبد الهادي الحساني في تصريح لـ"المدى" إن العراق وبعد نهاية آب الماضي أصبح دولة مستقلة وبالتالي له الحق في استضافة أي زائر. وشدد الحساني على إن العراق لا يحتاج إلى مبادرة ولا تقريب لوجهات النظر كون الدستور حل جميع الإشكاليات التي تتعلق بالكتلة التي تشكل الحكومة، إضافة إلى أن وجهات النظر هي متقاربة، ولكن قد تتشدد بعض الأطراف في مواقفها بسبب البعد الفئوي، وهذا أمر يمكن حله في وقت لاحق.

القائمة العراقية من بين الأطراف التي تشكك بدبلوماسية مثل هكذا لقاءات على أساس إن الجانب الامريكي، كما تقول، يسعى وفي هذه الأوقات تحديدا لحل الأزمة العراقية كونه معنيا بحلها، فالولايات المتحدة مقبلة على انتخابات نصفية ينبغي على الديمقراطيين الفوز فيها، وان إحدى مقومات الفوز يكون من خلال إنهاء الأزمة السياسية في العراق بتشكيل حكومة شراكة وطنية، إلا أن العراقية وان أبدت ما أسمته بالمرونة في مسألة اختيار مرشح رئيس الوزراء إلا إنها ترفض أية حكومة يترأسها مرشح التحالف الوطني الكتلة الأكثر عددا.

عضو لجنة المفاوضة في القائمة احمد المساري شدد لـ"المدى" على إن أية مبادرة أمريكية مرحب بها.

واعتقد المساري أن الوفد الامريكي سوف يستطيع تنفيذ مشروعه من خلال الضغط على الساسة العراقيين، نافيا الأنباء التي تتحدث عن أن هذه المحاولة الأخيرة كون الملف العراقي يعد من أولويات الإدارة الأمريكية.

ائتلاف القوى الكردستانية كان وما زال يصرح بأنه يقف مع أية مبادرة تتوافق مع الدستور وتضمن المشاركة لجميع مكونات الشعب العراقي ولا تهمش أي طرف وفق أي معيار طائفي كان أو قومي.

عضو التحالف الكردستاني خالد شواني أوضح لـ"المدى" أن الولايات المتحدة الأمريكية معنية بالشأن العراقي وتعمل من اجل حصول توافق سياسي بين جميع الأطراف، فهي ترغب في تشكيل حكومة شراكة وطنية وعادة ما تقوم بمبادرات لتقريب وجهات النظر.

ونفى شواني إمكانية أن تفرض الإدارة الأمريكية مبادرة لا تتوافق مع الواقع العراقي، مضيفا أن الأمر متروك في الأخير إلى العراقيين هم من يقررون تشكيل الحكومة.

فيما يقول عضو جبهة التوافق عمر الهيجل في حديث لـ"المدى" أن اللاعب الأكبر في العراق هو الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، موضحا أن الزيارات الأمريكية الأخيرة تأتي لدفع العملية السياسية إلى الأمام.

ولفت الهيجل إلى أن هذه الزيارات تأتي ضمن خطة مرسومة للعمل من اجل إشراك العراقية في الحكومة التي سيترأسها المالكي وهو ما سيحدث خلال الأيام الثلاثة المقبلة إذ ستظهر نتائج تؤثر بشكل ايجابي في الحراك السياسي.

العدل تواصل التحقيق في هروب معتقلين من سجن كروبر

□ متابعة/ المدى

قالت وزارة العدل ، أمس الأربعاء، أن اللجنة التحقيقية التي شكلتها الحكومة لمعرفة ملابسات هروب أربعة معتقلين من سجن كروبر في تموز الماضي لا تزال تعمل، مؤكدة أن خمسة أشخاص تم إيقافهم والتحقيق معهم بخصوص الحادث.

وقال وكيل وزارة العدل بوشو إبراهيم لوكالة كردستان للأنباء أمس أن اللجنة التحقيقية بشأن حادثة هروب أربعة معتقلين من سجن كروبر لا تزال تحقق بالقضية، مبينا "إذا تم الانتهاء من التحقيق فستلعن نتائجه على الجميع. وأوضح إبراهيم أن التحقيق يجري حاليا مع خمسة موظفين في سجن كروبر تم إيقافهم بعد توجيه أصابع الاتهام إليهم بظلوعهم في تسهيل هروب السجناء.

وأضاف إبراهيم أن حادثة هروب السجناء الأربعة من كروبر هي الأولى من نوعها التي تحدث في السجون التابعة لوزارة العدل"، مؤكدا أن وزارته اتخذت الإجراءات كافة لمنع تكرار ما حصل.

وكان أربعة سجناء هربوا من معتقل كروبر قرب مطار بغداد الدولي في الـ٢٠ من تموز الماضي مع مدير السجن عمر خميس حمادي المتواري عن الأنظار حتى الآن بعد مضي اقل من أسبوع على تسلم الجانب العراقي إدارة السجن من القوات الأمريكية وفقا لاتفاقية سحب القوات الأمريكية من العراق.

وأمر رئيس الوزراء نوري المالكي بتشكيل لجنة برئاسة المدير العام لدائرة الإصلاح، وعضوية المدير العام للاستخبارات العسكرية، وممثل عن مكتب القائد العام للقوات المسلحة للتحقيق بحادثة هروب السجناء الأربعة. وكان بيان نسبته بعض مواقع الانترنت إلى تنظيم ما يسمى بـ"دولة العراق الإسلامية" التابع لتنظيم القاعدة، ذكر أن وزيري الأمن والمالية في التنظيم كانا بين نزلاء سجن كروبر وتمكنا من الهرب، لكن وزارة العدل نفت مضمون البيان وأكدت أن السجناء الهاربين ليسوا خطرين. وتسلمت السلطات ممثلة بوزارة العدل رسميا في ٢٢ من تموز الماضي سجن كروبر الواقع قرب مطار بغداد الدولي، وهو آخر المعتقلات التي كانت تديرها القوات الاميركية. وأبقت القوات الاميركية ٢٠٣ معتقلين بينهم ثمانية من مسؤولي النظام العراقي السابق تحت إدارتها، بحجة أنهم "يشكلون خطرا على أمن القوات الاميركية". ويضم السجن ١٥٠٠ معتقل بينهم عدد من كبار المسؤولين في النظام السابق تم تسليمهم إلى الجانب العراقي. يذكر أن القوات الاميركية افتتحت سجن كروبر بعد الحرب على العراق في نيسان عام ٢٠٠٣ قرب مطار بغداد الدولي، وخصصته لكبار المسؤولين في النظام المباد، وقادة الجماعات الإرهابية الذين يشكلون خطرا عليها.

شرطيات كربلاء: يفتشن عن العبوات والانتحاريات برواتب قليلة

□ كربلاء/ المدى

بعد سقوط النظام المباد أصبح الأمن هاجس الذين يحبون السلام والأمن لأن الذين يعشقون الموت يفخخون أجسادهم لتكون وقود الموت للآخرين حتى إنهم تمكنوا من تسخير أجساد النساء.

وأمام هذه الحالة كان لا بد من وجود نساء يعملن من اجل محبي الحياة والسلام والأمن فأصبحن شرطيات ومنهن في كربلاء المدينة المقدسة التي يؤمها آلاف النساء أسبوعيا وملايين منهن في أوقات الزيارات المليونية.

شرطيات كربلاء يطلق عليهن اسم المفتشة في الوقت الحالي لان عملهن اقتصر على أعمال التفتيش في نقاط السيطرات والدوائر الحكومية خوفا من أن يتعرضن إلى أخطار الإرهاب وأعمال العنف.

تقول أم علي وهي شرطية تعمل مفتشة في إحدى نقاط التفتيش: "انه عمل اشعر إنني أقوم بما هو شرعي ووطني وإنني إنسانة أحافظ عل أرواح وامن الآخرين مثلما يفعل زوجي الشرطي الذي تعرض إلى الإصابة في إحدى المواجهات المسلحة مع الخارجين عن القانون".

وتضيف: "بدأت العمل في سلك الشرطة بعدما أحسست إن بلدي بحاجة لي خصوصا بعد أن أصبحت التفجيرات منذ عام ٢٠٠٣ وكأنها شيء حتمي لا بد منه، فقررت أن انخرط في هذا المجال وهو اليد الضاربة لكل من يحاول أن ينغص علينا العيش".

وتقول المفتشة باسمة خلف ذات الكلام ولكن الشيء الذي كشفته إن الرواتب تختلف من مفتشة إلى أخرى وتقول: "تختلف الأجور من وزارة إلى وزارة فالمنتسبات في وزارة الكهرباء أو النفط راتبهن أكثر من ٢٩٥ ألف دينار مع العلم إننا نقوم بنفس الواجبات وربما أكثر من تلك الدوائر فقطاع الصحة من أكثر القطاعات تماسا مع المواطنين".

وتضيف إلى إن أعداد المفتشات غير كاف لأننا نعمل حتى في أيام الجمع والسبت وهي أيام العطل. وهذا الشيء يتعبنا. وخاصة في المستشفيات لأننا نعمل من الصباح وحتى المساء فنريد أن يزداد العدد على الأقل إلى ٦ منتسبات، وذلك لكثرة عدد المراجعين من جهة ولكي يتقسم العمل على عدد اكبر من جهة أخرى.

صعوبات التفتيش

وعن الصعوبات التي تواجهها المفتشة أثناء عملها توضح أم حميد إن بعض المراجعات ينزعجن من التفتيش ويردن الخروج من كابينة التفتيش بأسرع وقت ممكن وكأنها لا تدرك إننا نعمل من اجلهن.

وتشير إلى إن هذا نابع من عدم معرفتهن بالأنظمة والتعليمات فهن يرفضن التفتيش ونحن نخاف على أنفسنا من أن تقطع أرزاقنا".

وتوضح أم حميد إلى إن العمل ليس امنيا فقط للمراجعين، فالتفتيش يكون أيضاً عند انتهاء الدوام الرسمي للموظفات. أي أن عملنا يشمل أيضاً متابعة الفساد الإداري والمالي.

وتشير المفتشة فاطمة إلى أنها لا تشعر بالضجر بقدر ما تشعر بالتعب وخاصة في الزيارات المليونية حيث أقوم بالعمل في إحدى السيطرات.

وتوضح أن في الزيارات المليونية يكون الجهد مضاعفا وهناك نساء رغم تعاونهن معنا إلا إنها تعتقد التفتيش روتينيا وعلينا أن نمسح أيدينا على أجسادهن ونسمح لهن بالدخول دون أن يدركن أن التفتيش أصعب بالنسبة للنساء من الرجال، وتشير إلى أن ما تطلبه الشرطيات في كربلاء هو أن يكون هناك اهتمام من قبل وزارة الداخلية برواتب المفتشات.

وتشاركها الرأي المفتشة أم فاروق التي تقول إنها بحاجة إلى التدريب لتحسين وضعها كمنتسبة في وزارة الداخلية مثلما تحتاج إلى دروع والى إرشادات دورية كل أسبوع والى دعم مادي، وتتابع: "إننا نضحي بأنفسنا بدون أن يكون هنالك أي ضمان صحي أو على الأقل يتم تعيينا على الملاك الدائم لوزارة الداخلية أو تخصص وزارة لنا لكي يحسب لنا تقاعد، نطالب المسؤولين أن تكون الكرفانات التي نعمل بها ونفتش على مدار ساعات أن تكون لائقة بنا سواء في الصيف أو الشتاء وخصوصا أوقات الزيارات المليونية وفي الشتاء القارس".

إعلام الشرطة

من جهة أخرى، يقول مدير العلاقات والإعلام في مديرية شرطة كربلاء الرائد علاء الغانمي إن للمفتشات المنتسبات لوزارة الداخلية الدور الكبير والفاعل في حماية المواطنين في كربلاء المقدسة خصوصا أثناء الزيارات المليونية التي تشهدها مدينة كربلاء.

وأضاف: "لقد لاحظنا في السنوات الأخيرة الزخم الكبير في أعداد الزائرين إلى كربلاء المقدسة لإحياء الزيارات المليونية التي تشهدها المدينة، على مدى عام تم تعيين عدد كبير من المفتشات بتوجيه من وزير الداخلية بالتعاون مع الحكومة المحلية في محافظة كربلاء كما أكد إن المفتشات في كربلاء تم تثبيتهن على الملاك الدائم إلا القليل منهن منتظرين تشكيل الحكومة الجديدة كما أضاف إن الدورات التدريبية تجري على قدم وساق وعلى كل المنتسبات في سلك الشرطة الانضمام إلى هذه الدورات بين الفينة والأخرى ، ويجري تدريب الشرطيات على كيفية تفتيش النساء للبحث عن الأسلحة أو المتفجرات وكيفية استخدام جهاز التفتيش بشكل صحيح وكيفية الرد أو التعامل في حال وجود خطر ما، وتقوم الشرطة العسكرية بتعليم الشرطيات تفتيش النساء بطريقة صحيحة والعثور على الأسلحة والمتفجرات وكيفية استخدام عصا التفتيش ورد الفعل عند العثور على الأسلحة والمتفجرات. كما وضح إن طلبات المنتسبات حول موضوع الكرفانات الخاصة بالتفتيش والاهتمام بها هي محور اهتمامنا من اجل كربلاء أجمل خصوصا وان المدينة يؤمها آلاف الزائرين يوميا من داخل وخارج البلد.

وزارة السياحة: لا آثار عراقية مهربة إلى إيران

□ بغداد/ السومرية نيوز

أكدت وزارة السياحة والآثار، أمس الأربعاء، عدم وجود أي آثار عراقية مهربة إلى إيران، لافتة في الوقت نفسه إلى تفعيل مذكرة تأهيل المدن التاريخية مع إيران، فيما أكدت السفارة الإيرانية ببغداد أن طهران مستعدة للتعاون مع بغداد لاسترجاع آثاره المسروقة في حال تم تقديم وثائق تثبت ذلك.

وقال وزير الدولة للسياحة والآثار قحطان الجبوري على هامش لقائه بالسفير الإيراني ببغداد لوكالة "السومرية نيوز"، إن "العراق لا يمتلك أية أدلة أو وثائق تؤكد وجود آثار عراقية مهربة إلى إيران"، مشيراً إلى أن "ما يتم سماعه من آثار عراقية مهربة إلى إيران موجود لدى الإعلام فقط"، وفق قوله.

وأضاف الجبوري أن "إيران تعهدت بمراقبة ومتابعة الآثار العراقية المهربة إلى الخارج، وأبدت استعداداً لدعم العراق في المحافل الدولية لإعادة جميع آثاره المسروقة، كما أعربت عن استعدادها لإعادة أي قطع أثرية في ما لو ثبت وجودها فعلا في إيران".

وتحدث الجبوري عن "تفعيل مذكرة تفاهم مع إيران تم توقيعها عام ٢٠٠٨، وتنص على مساعدة العراق في تدريب كوادره على إعادة تأهيل المدن التاريخية، وصيانة المخطوطات، وترميم القطع الأثرية".

من جانبه نفى السفير الإيراني لدى العراق حسن دانائي فر "وجود عمليات تهريب آثار عراقية إلى إيران، أو وجود آثار مهربة في إيران"، مبيناً أن "العراق إذا امتلك أية وثائق تدل على ذلك فان إيران مستعدة للتعاون مع العراق على إعادة الآثار المسروقة".

وكان المتحدث الرسمي باسم وزارة السياحة والآثار عبد الزهرة الطالقاني قد ذكر في شهر تموز الماضي، أن إيران ما زالت غير متعاونة مع العراق في موضوع الآثار العراقية وتهريبها، مؤكدا إن العراق لم يتسلم أية بيانات من إيران حول الموضوع. وكان وزير السياحة والآثار قحطان الجبوري قد كشف في التاسع من تشرين الثاني ٢٠٠٩، إن "العراق استعاد أكثر من ٢٥ ألف قطعة أثرية، كانت قد سرقت من المتاحف والمواقع الأثرية في عموم البلاد بعد عام ٢٠٠٣، منها سبعة آلاف من أصل ١٥ ألف قطعة سرقت من المتحف الوطني، و١٨ ألف قطعة سرقت من المواقع الأثرية في عموم العراق.

يذكر أن المتحف العراقي، الذي يعتبر أحد أقدم المتاحف في منطقة الشرق الأوسط، افتتح عام ١٩٦٦، ويحتوي على مجموعات أثرية نادرة من حضارة وادي الرافدين تبلغ نحو ٢٠٠ ألف قطعة، وقد تعرض للسلب والنهب أثناء أحداث عام ٢٠٠٣.

كما إن وزارة الدولة لشؤون السياحة والآثار سبق أن أعلنت عن تسلمها أكثر من ألف قطعة أثرية من الولايات المتحدة الاميركية خلال العامين الماضيين على شكل دفعات إذ أن التعاون مع الولايات المتحدة الاميركية في مجال استعادة الآثار العراقية كان كبيرا خلال السنوات الماضية، تمخض هذا التعاون عن استعادة ١٠٤٦ قطعة اثارية مهربة تمت استعادتها خلال العامين الماضيين على شكل دفعات.

كما تسلمت الوزارة أكثر من ٦٣٠ قطعة أثرية كانت نهبت وتمكنت السلطات الأميركية من إعادتها إلى السفارة العراقية في واشنطن التي أعادتها بدورها إلى مكتب رئيس الوزراء نوري المالكي، وثمن الجبوري دور دائرة الكمارك الأميركية في استعادة القطع الأثرية وتسليمها إلى السفارة العراقية في واشنطن. مشيرا إلى أن الوزارة تسعى إلى توسيع التعاون مع الجانب الاميركي في مجال التنقيب إلى جانب ايطاليا والتشيك اللتين أبدتا استعدادهما للمساعدة في هذا المجال، إضافة إلى وجود تنسيق بين الوزارة ومختلف الدول الصديقة والشقيقة لتفعيل عمليات التنقيب المشترك مع الفرق العراقية المتخصصة.

وأشار إلى أن فرق التنقيب العراقية وفرقاً أجنبية تواصل نشاطاتها الآن في التنقيب بـ٣٠ موقعا اثريا في مختلف أنحاء البلاد، واصفا نتائج هذه الأعمال بالايجابية ومن المؤمل أن يرتفع عدد المواقع التي تصلها عمليات التنقيب خلال المدة القليلة المقبلة بعد وصول عدد من الفرق العالمية المتخصصة لتنفيذ عمليات مشتركة مع الملاكات العراقية.